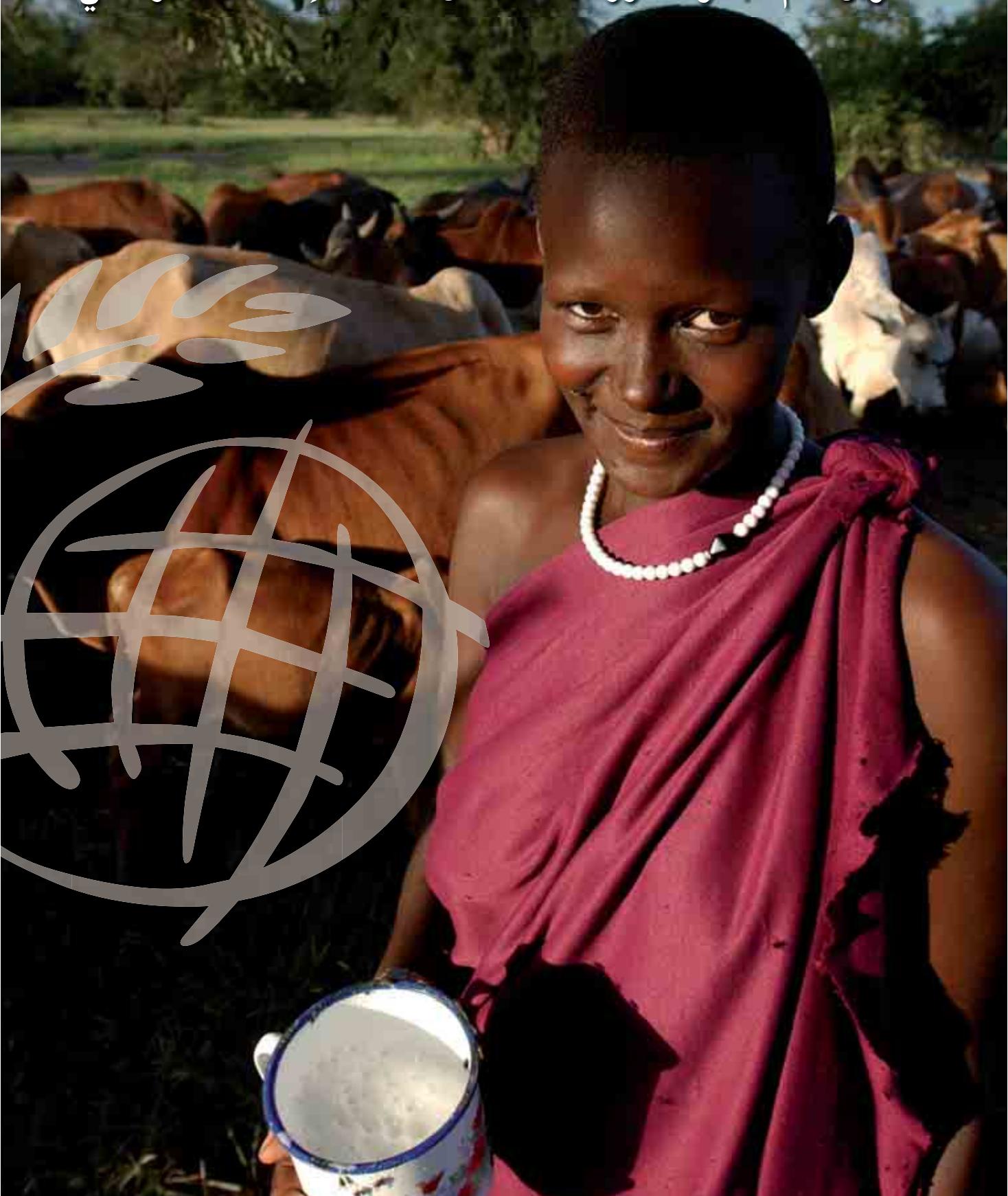


خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لإحداث تأثير عالمي



خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لإحداث تأثير عالمي



إن خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية هو ثمرة أعمال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية وقد أقرته اللجنة التوجيهية للمنتدى. وشارك في تنظيم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية في سنة 2010 المنتدى العالمي للبحوث الزراعية بالتعاون مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة "أغروبوليسي" الدولية.

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبّر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبّر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-606908-5

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإن منظمة الأغذية والزراعة تشجع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بعرض إعادة بيده أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحمية بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني : copyright@fao.org أو إلى :

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

FAO 2011 ©

يوجد مقرّ أمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في روما.

GFAR Secretariat, c/o FAO (OEKD), Viale delle Terme di Caracalla, 00153, Rome, Italy

الهاتف : +39 3413 5705 06 – الفاكس : 3898 5705 06 +39

E-mail: gfar-secretariat@fao.org – البريد الإلكتروني : <http://www.egfar.org>

المحتويات

٥	ملخص
٦	السياق الجديد للبحوث الزراعية من أجل التنمية
٩	لماذا خريطة طريق؟
١١	ما هو المطلوب من نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لزيادة تأثيراتها في التنمية؟
١٢	التحديات والفرص في مجال تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية
١٤	من الذي يتعين إشراكه؟
١٧	العناصر الإستراتيجية في خريطة طريق المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية ١- تحديد الإجراءات والأدوار المطلوبة والنواتج والعالم البارزة المنشودة
١٧	٢- تحدد بصورة شاملة أولويات وإجراءات البحوث الزراعية من أجل التنمية، بدفع من التطور القطري والإقليمي والعالمي في مجال التنمية
٢٠	٣- الاستثمار من أجل ضمان الإنفاق في الشراكات والمساءلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بالتجديد الزراعي والتغيير الإنمائي
٢٢	٤- العمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لتلبية الطلبات في مجال التنمية
٢٤	٥- تنمية القدرات المؤسسية المطلوبة لإدارة المعارف الزراعية من أجل التنمية والحصول عليها واستخدامها بفعالية
٢٦	٦- التنسيق الفعال للصلات المتعلقة بالتجدد الزراعي والبرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية
٢٨	٧- بيان قيمة البحوث الزراعية وإقرار المجتمع لكتابتها من خلال إشراك أصحاب الشأن في البيانات التوضيحية والإبلاغ عن النواتج
٣٠	خلاصة خريطة الطريق
٣٢	الملحق ١ : المختصرات



ملخص

الصلة بالأغذية والزراعة. وتقترن خطة من ست نقاط لتحويل **البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء العالم** بما يتطلب إجراء من جانب المعنيين بإدراك المعرف الزراعية والحصول عليها واستخدامها:

- 1 الحاجة إلى تكثيف جماعي على الأولويات الرئيسية على النحو الذي يحدده ويشكله العلم والمجتمع؛
 - 2 الحاجة إلى شراكات حقيقة وفعالة بين البحث وأولئك الذين تخدمهم هذه البحث؛
 - 3 زيادة الاستثمارات للتصدي للتحديات الضخمة المنتظرة وضمان العائدات الإنمائية المتوقعة من البحوث الزراعية من أجل التنمية؛
 - 4 مضاعفة القدرات على إدراك المعرف الزراعية وتقاسمها واستخدامها من أجل إحداث تغيير إنماجي بين جميع العناصر الفاعلة؛
 - 5 إقامة صلات فعالة تجمع بين البحث في السياق الأشمل للتنمية والإجراءات الممكنة للتغيير الإنماجي؛
 - 6 النهوض بالبيانات التوضيحية للتأثيرات والعائدات الإنمائية من التجديد الزراعي والتوعية بذلك.
- فخارطة الطريق تبين أن التحويل مسؤولية جميع أولئك الذين يهتمون بمستقبل الزراعة ودورها في التنمية. فلم يعد «الأعمال حسب العتاد» خيارا ، فقد حان الآن وقت العمل.

قام بتنظيم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية المنعقد العالمي للبحوث الزراعية في سياق عملية إصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. إذ تقوم عملية الجماعة الاستشارية بإعادة تشكيل جوهرية للتجديد الزراعي وأهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فالتفتيت الذي تتعرض له عمليات التجديد العامة ونقص الموارد المخصص لها على النطاق العالمي، فضلا عن عمليات التعليم والمشورة وضعف الصالات مع العمليات الإنمائية الأوسع نطاقا ومع المزارعين، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تمثل اختناقات رئيسية تتحقق قيمة وتأثيرات التجديد الزراعي على حياة وسبل معيشة الفقراء.

وقد وضع المساهمات والتفاعلات الدينامية لآلاف من أصحاب الشأن من جميع القطاعات خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية توفر طريقة واضحة إلى التقدم لجميع المعنيين. وتبرز خريطة الطريق التغيرات العاجلة الازمة في نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية على النطاق العالمي لمعالجة الأهداف العالمية للحد من الجوع والفقر وتوفير الفرص لزيادة الدخل مع ضمان الاستدامة البيئية وعلى وجه الخصوص تلبية احتياجات المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد.

وتحدد خريطة الطريق للمؤتمر العالمي عملية شاملة ومتباينة للإصلاح وبناء القدرات تهدف إلى تعبئة القدرات الكاملة للمعارف الزراعية وتحديثها لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات

السياق الجديد للبحوث الزراعية من أجل التنمية

أقر المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية بأنه بعد عقود من الركود في استثمارات وقدرات التنمية الزراعية المولدة من القطاع العام، أصبحت خلالها البحوث الزراعية من أجل التنمية ضعيفة وغير مجهزة للتعامل مع التحديات الضخمة. فمتوسط الاستثمارات في البحوث الزراعية يبلغ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية³. ٥٨٤٠٪ في المائة مقابل 2.4 في المائة في البلدان المتقدمة. وعلى العكس من ذلك فإن عدداً قليلاً من بلدان الاقتصادات سريعة النمو شهد زيادة سريعة في البحوث الزراعية من أجل التنمية مع ما نشأ عن ذلك من تحسينات في إنتاجية الأغذية. فالصين والهند والبرازيل تشكل معاً ما يقرب من نصف الاستثمارات العامة في البحوث الزراعية من أجل التنمية في البلدان النامية.

وقد أوصت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بإجراء عملية إعادة تنظيم جوهرية وإعادة تنشيط سريعة لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية تمس حاجة الكثيرين إليها الآن للإسهام بفعالية في الحد بدرجة كبيرة من الجوع وسوء التغذية، واستئصال الفقر ومعالجة الكثير من التحديات الجديدة الناشئة في الزراعة. وعلاوة على ذلك، توصل المؤتمر الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى توافق ملحوظ في الآراء بأن "الأعمال حسب المعاد" ليست الخيار المناسب للبحوث الزراعية من أجل التنمية، وأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا:

(1) **عمل جميع أصحاب الشأن معاً** لمعالجة الاحتياجات المحددة باعتبارها الأكثر أهمية للفقراء واعتبروا أنفسهم شركاء حقيقين في البحوث الزراعية من أجل التنمية، وأن الجميع يضططون بأفضل الأدوار للمساعدة في إحداث تأثيرات كبيرة في حياة ومعيشة الملايين في كافة أنحاء العالم.

لقد أدت النجاحات السابقة في مجال البحوث والتكنولوجيا الزراعية المطبقة إلى تمكين أعداد السكان المتزايدة من تجنب الهلاك الجماعي جوعاً وتوفير الإمدادات الغذائية التي تمس الحاجة إليها. ومع ذلك، فوفقاً لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي مازال هناك مليار نسمة يتضورون جوعاً في كل يوم، وأن 1.4 مليار نسمة يعيشون في ظل الفقر المدقع. وبحصل ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع الفقراء على سبل معيشتهم من الزراعة، ويحتاج هؤلاء وفقراء الحضر بصورة أساسية إلى زيادة دخولهم الصافية وقوام الشرائية ويعتمدون على زيادة الإنتاجية المستدامة في الزراعة لتوفير الأغذية التي يمكن أن تكون في متناول أيديهم. فبالنسبة لأشد الفئات فقراً، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة يعتبر أكثر فعالية بمنحو أربع مرات في زيادة دخل أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع مما تحققه الزيادة في الناتج المحلي الناشئ خارج هذا القطاع.¹ غير أننا لا نتحقق حالياً بفعالية هذه الإمكانيات ولا نهيئ فرضاً كافية لأولئك الذين يفتقرن إلى الأرضي التي يزرعونها أو الذين يسعون إلى الحصول على فرص للمعيشة تتجاوز الإنتاج الأولي وحده.

وقد انطلق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (المؤتمر الأول) وما سبقه من تحليلات ومشاورات ومناقشات بلغت ذروتها في مؤتمر مونبلييه في مارس/آذار ٢٠١٠²، إلى معالجة التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه البحوث الزراعية واستحداث التكنولوجيا، ونشر المعرفة ونظم التسلیم. وحدد التغييرات والإبتكارات الالزمة في نظم البحث حتى يمكن للملائين من الفقراء والمزارعين أصحاب الشأن والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد الاستفادة من الزيادة في الإنتاجية المستدامة من الناحية البيئية وتحسين النظم التي يمكن أن تزيد من أنواع الغذائي وإدارار الدخل لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وخاصة في المناطق الريفية.³

3 المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (٢٠١٠) تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية.

تقدير فريق الباحثين العالمي: أو ليلي بريتي تيري و. ترجمة، عدد الصفحات ٢٦٤ www.egfar.org

4 البلدان المتقدمة الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية.

١ البنك الدولي (٢٠٠٨)، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية. عدد الصفحات ٣٨٤.

٢ يمكن الحصول على جميع التقارير والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية من العنوان التالي: http://www.egfar.org/egfar/website/gcard



النتائج الرئيسية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً مع
البيئة الممكنة لتحويل التجديد إلى نوافذ إنسانية.

وعلى ذلك فإن على تحويل جميع نظم البحث الزراعية من
أجل التنمية أن يراعي النقاطين التاليتين:

- 1 تقاسم البحث الجماعية والمعرف ب شأن الموضوعات التي
تركز على النتائج الرئيسية على المستوى العالمي.
- 2 تحويل وتعزيز نظم الإبتكارات الزراعية في البلدان
النامية.

(2) توفير القدرات والاستثمارات اللازمة لإجراء البحوث
اللازمة وتحويل نواتجها إلى نتائج إنسانية.

(3) تشكل الملايين من صغار المزارعين الذين يعانون من نقص
الموارد في مختلف البيئات، بالإضافة إلى جميع العناصر
الفاعلة الأخرى في سلسلة القيم ونظم الأغذية بما في ذلك
المستهلكين، جزءاً من عمليات التجديد منذ البداية حتى
تكون المعرف الجديدة المحققة أكثر استجابة لاحتياجات
التنمية، وأن تكون نوافذ البحث أكثر صلة بأشد الفئات
فقراً وأكثر يسراً في الوصول إليها.

(4) إدراج البحث الزراعية من أجل التنمية وما يتصل بها من
إجراءات لتقاسم المعرف مع الموضوعات الأكثر تركيزاً على



لماذا خريطة طريق؟

آليات مترابطة للتمكين من التطبيق السريع لما يتحقق من تقدم، والوصول العادل إلى الأسواق. وتحقق تركيزاً رئيسياً على تحسين النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة القطاعات، بدعم من التدابير الدولية بما في ذلك تلك الخاصة بالجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحها ومنظمة الأغذية والزراعة بعد إعادة تنظيمها.

التنمية الزراعية والريفية مسألة تتعلق بدرجة كبيرة بالبيئة الذي توجد فيه ولذا فإن احتياجات البحوث الزراعية من أجل التنمية تتباين فيما بين مختلف أقاليم العالم. فمعظم الفقراء والجوعى في العالم يعيشون في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلا أن احتياجات التنمية توجد في كافة أنحاء العالم وتتعرض للتغيرات سريعة مع التحولات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وجميعها يتأثر بتغير المناخ. ولابد للبحوث الزراعية من أجل التنمية أن تعرف **بالدور متعدد الوظائف للزراعة** وأن تدرس العلاقات المشتركة بين الفقر والأمن الغذائي والتغذوي والصحة ومقاومة البيئة. كذلك فإن لتعبئة وإدارة المعرف الزراعية دوراً جوهرياً في تعزيز اختيار السياسات الأفضل استنارة، وينبغي تعزيزها على جميع المستويات لزيادة الإمدادات الغذائية بصورة مستدامة، لمواصلة الخفض في التكاليف وإبقاء أسعار الأغذية منخفضة مع العمل في نفس الوقت على ضمان عائدات صافية مرتفعة للمزارعين وحماية البيئة في كافة أنحاء العالم. وهذه تحديات متشابكة تتطلب إجراءات جماعية وتقاسم المعرف، إلا أن المبادرات والمنافع الخاصة ستتبادر بحسب السياقات الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية الزراعية المعنية وبحسب السياسات المتبرعة. وهناك العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها فيما بين الأقاليم والمتعلقة بجوانب النجاح و نقاط الفشل في الأماكن الأخرى.

تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية يتطلب صلات واضحة بين المعرف المحسنة وزيادة تأثيراتها على التنمية من خلال مهارات التجديد والعالم البارزة والأهداف المنشودة. وينبغي أن تدرس هذه أيضاً التعلم والتنمية اللازمين بشأن النجاح والمعرف الجديدة مع مراعاة المخاطر التي يتعرض لها المزارعون وخيارتهم واحتياجاتهم. ويتعين تحديد هذه الممارسات بواسطة البلدان النامية المختلفة في سياق احتياجات كل منها الخاصة وخططه والالتزاماته. وخربيطة الطريق عبارة عن إبلاغ عن السياسات وليس وصفاً للسياسات والخيارات بشأن نظم الإنتاج والأدوار المؤسسية التي تحددها الحكومات ذات السيادة. وبهدف المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى توفير المعلومات عن هذه الخيارات من خلال التعلم الجماعي واسترجاع المعلومات.

أثبت المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بوضوح أن نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في حاجة إلى تحويل **عاجل** لتلبى بصورة أفضل احتياجات الفقراء ولا سيما المزارعين من يعانون من نقص الموارد والمجتمعات الريفية. واعتمد المشاركون في المؤتمر الأول مفهوم "خربيطة الطريق" للتصدي لهذه التحديات. وأقر المشاركون بأنه بدلًا من التطلع إلى تغيير سلوك الآخرين، يتبعون على جميع أصحاب الشأن الأضطلاع بأدوار كل منهم والالتزام بالعمل لتحسين البحوث الزراعية من أجل التنمية باعتبار ذلك إسهاماً في تحقيق أهداف استئصال الجوع والفقر مع ضمان الاستدامة البيئية.⁵

وخربيطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية عبارة عن خطة للعمل الجماعي في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية، مستمدة من وجهات النظر والتحليلات التي أبديت خلال عملية هذا المؤتمر. وهي توقف بين الحلول والأهداف القصيرة والطويلة الأجل التي يمكن تحقيقها من خلال الكثير من الممارسات. ولخربيطة الطريق هذه ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاحتياجات الهامة لتحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية والحلول اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات؛ (2) توفير آلية شاملة يمكن التطلع من خلالها إلى المستقبل؛ و(3) توفير إطار مشترك لتنظيم وتنسيق الأعمال اللاحقة لتحقيق التأثير الإنمائي.

ويتعين للتصدي لهذه التحديات إجراء تغييرات واسعة النطاق من جانب جميع أصحاب الشأن من خلال نهج تدريجي متناسب على امتداد فترة متواصلة. إذ يتبع إجراء تغييرات في التصور وفي السلوك لتحقيق تغيير ملموس في هيكل ووظائف نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية. وسيتعين رصد هذه التغييرات وتقييمها بصورة موضوعية من خلال تصورات المستخدمين النهائيين والتأثيرات الواقعية عليهم. ومن هنا فإن الدورات المتابعة للمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية سوف تمثل رسائل هامة ومتباينة المسؤلية لإبلاغ وتقييم التقدم المحرز في تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية وتأثيراتها الإنمائية.

وتتوفر خريطة الطريق خطة للعمل التعاوني لتحويل وتدعم نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي حيث يتوافر لجميع أصحاب الشأن أدواتاً حيوية يضطلعون بها. فالملايين من أصحاب الشأن تعتمد على الزراعة في توفير سبل معيشتهم وفرص النمو الاقتصادي. وعلى ذلك فإن خريطة الطريق تؤكد بصورة خاصة **المبتكرات الناشئة عن احتياجات صغار المزارعين والمستهلكين**، وتعترف باحتياجات فقراء المنتجين إلى

⁵ حسب اقتراح إسماعيل سراج الدين، البيان التجمعي، المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010.



ما هو المطلوب من نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لزيادة تأثيراتها في التنمية؟

القطيرية. وثمة حاجة واضحة إلى تجنب مواطن الفشل السابقة في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية القطرية وضمان المنافع للمزارعين من أصحاب الشأن الذين يعانون من نقص الموارد، وفقراء المستهلكين ومن ثم المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للأقلية.

لقد أمكن، من خلال المؤتمر الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية، تحديد **خصائص نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية حسن التشغيل** (الإطار 1). ويحدد ذلك توقعات واضحة لجميع المعنيين في عملية التجديد، بدءاً من المستفيدين المستهدفين وحتى البحوث المتقدمة، والارتياز على الالتزامات

الإطار 1: نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية حسن التشغيل هو النظام الذي يلتزم بالعمل لتحقيق التأثير وبيان:

- 1 يحدد بصورة شاملة **أولويات وإجراءات البحوث الزراعية من أجل التنمية** الموجهة نحو تحقيق الاحتياجات الإنمائية القطرية والإقليمية والعالمية.
- 2 يستثمر في ضمان الشراكة والمساءلة المنصفة فيما بين جميع أصحاب الشأن في التجديد الزراعي والتغيير الإنمائي.
- 3 يحقق بنشاط الاستثمارات المتزايدة في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لتمكين نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية من تحقيق الطلب في مجال التنمية.
- 4 يبني القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإدراك المعرف الزراعية في مجال التنمية والحصول عليها واستخدامها بفعالية.
- 5 ينسق بفعالية الصلات المتعلقة بالتجديد وبرامج التنمية وسياساتها.
- 6 يبين قيم ومكاسب توعية المجتمع من خلال إشراك أصحاب المصلحة في البيانات التوضيحية الفعالة والإبلاغ عن النتائج.



التحديات والفرص في مجال تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية

- 2 عدم كفاية الاهتمام بالكثير من العوامل السياقية الازمة، بما في ذلك بيئة السياسات المكنة والحكومة الجيدة وقدرات الموارد البشرية المؤسسة والاستثمارات الرأسمالية في البنية الأساسية التجارية، والتمويل، وتبعةة المعهدين من المزارعين والمجتمع المحلي وإدارة المهارات ذات الصلة، وجميعها يؤثر في الإنتاج والإنتاجية الزراعية لصغار الحائزين من المزارعين.
- 3 سوء الصلات بين عمليات البحوث وجدول أعمال التنمية، ولا سيما سياسات التمكين الأوسع نطاقاً والاستثمارات، والآليات الخاصة بالتنمية الريفية فضلاً عن القضايا الأوسع نطاقاً مثل التغذية والصحة والأسواق.
- 4 الافتقار إلى إشراك أصحاب الشأن المعنين في البحوث الزراعية واستحداث التكنولوجيا وأطر وإجراءات التعلم.
- 5 صعوبة تحديد الأولويات والإجراءات القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية، ونقص الآليات الفعالة لوضع

لقد جرى توثيق الموقتات والفرص التي تواجه البحوث الزراعية من أجل التنمية في عمليات التحليل السابقة بما في ذلك تقرير التنمية في العالم لعام 2008، وتقرير عام 2009 عن التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية⁶، فضلاً عن التقارير الإقليمية والعالمية والتقارير التجمعية التي وضعت من خالل عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية.

وتشمل التحديات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها ما يلي :

على المستوى القطري في كثير من البلدان النامية:

- 1 انعدام الالتزام السياسي بالاستثمار في البحث الزراعية من أجل التنمية مما يؤدي إلى وجود فجوة كبيرة في الاستثمار والقدرات الازمة لهذه البحوث.

6 الزراعة في مفترق الطرق: التقرير العالمي (2009) التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية. خبر، بد ماكلناب وهـرـهـرـين و رـتـ وـاطـسـونـ . عدد الصفحات 606 دار نـشرـ أـيـلانـدـ.

٢ نمو تكنولوجيا الاتصال والعلوم والأدوار الجديدة للخدمات الاستشارية التي تعجل بالحصول على المعرف حتى في المناطق النائية.

٣ تزايد إدراج المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد في الأسواق وتعزيز المنشآت الصغيرة في المناطق الريفية وشركات المنتجين وتهيئة الفرص للنمو الاقتصادي.

على المستوى الإقليمي :

٤ السياسات الإقليمية المتكاملة لتحسين التدابير الجماعية مثل العمود الرابع في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

٥ قيمة المنتديات الإقليمية المتعددة أصحاب الشأن في تيسير التدابير المتعلقة بالتنمية على طول سلسلة القيمة للزراعة والأغذية والتغذية.

٦ التدابير الجماعية للتصدي للتحديات المشتركة على نطاق أوسع مثل الاتحاد الخاص بالأرز- القمح لسهيل الاندو- جانجز، وبرامج البحث الدولية من أجل التنمية والشبكات الموجهة نحو العمل الاتحادات القائمة على قضايا محددة.

على المستوى العالمي :

٧ الاعتراف السياسي بدور البحوث الزراعية من أجل التنمية.

٨ إصلاح الوكالات الدولية مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة لكي تصبح أكثر توجها نحو المنتجين من صغار الحائزين وإحداث التأثيرات عليهم.

٩ تزايد الاعتراف بالمنتدى العالمي للبحوث الزراعية بوصفه آلية مفتوحة وشاملة للعمل بين جميع أصحاب الشأن، وكون المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية الوسيلة المشتركة، لإحداث التغيير.

١٠ زيادة دور الاقتصادات سريعة النمو بوصفها مورداً للتكنولوجيا وفرص التعلم للأقاليم الأخرى.

١١ التكنولوجيات للزراعة الأكثر تقدما بما في ذلك التي يستحدثها كل من العلم والمزارعين والتكنولوجيات الخاصة بالتصنيع وإضافة القيمة التي تجد الآن استخداماً متزايداً في البلدان النامية.

هذه الأولويات موضع التنفيذ من خلال المنظمات القطرية والإقليمية للبحوث الزراعية من أجل التنمية، وإقامة الشراكات المتساوية وإجراء البحوث ذات الصلة التي تعالج الفقر والأمن الغذائي وتلبى احتياجات الاستدامة البيئية.

على المستوى الإقليمي :

٦ الصعوبات التي تواجه في دمج الإجراءات على المستوى الإقليمي، نتيجة لما تنسى به العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية من تعقيد فيما بين الدول.

٧ المنظمات والشبكات الإقليمية التي تعاني من نقص الموارد ومحظوظة الملكية والمشاركة عبر طائفة من أصحاب الشأن في البحث الزراعية من أجل التنمية على المستوى القطري بالمقارنة بما هو مطلوب الآن.

٨ نقص الالتزام السياسي الدولي الأوسع نطاقاً بدعم التدابير والمنظمات الإنمائية المنظمة إقليمياً ولتقاسم الإبتكارات التكنولوجية.

على المستوى العالمي :

٩ الإصلاح غير الكامل حتى الآن للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والتحديات التي تواجه في تحقيق التأثير التشغيلي بين مراكز الجماعة الاستشارية وشركائها.

١٠ عدم كفاية الالتزام بالتدابير التعاونية على النطاق العالمي وال الحاجة إلى التعبئة المتكاملة والتآزرية لشبكات أصحاب الشأن الدوليين ومبادرات البحث والتنمية.

١١ تأثيرات التجارة غير المنصفة على المعهد العالمي والتي تتفاقم بفعل القضايا الناشئة التي تنطوي على تأثيرات معاكسة قوية مثل تغير المناخ وندرة المياه والأمراض العابرة للحدود التي يؤدي كل منها إلى زيادة جوانب الضعف لدى القراء.

ومع ذلك فإن هناك الكثير من الفرص مثل:

على المستوى القطري:

١ الاعتراف المتعدد في السياسات الحكومية بدور وتأثير الزراعة باعتبارها قوة دفع رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل من فقراء الريف والحضر والاستثمارات الجديدة وآليات التمويل في أعقاب الأزمة الأخيرة لأسعار الأغذية.

من الذي يتعين إشراكه؟

والمجتمعات المهنية التي تعالج العلوم الزراعية وما يرتبط بها من علوم أساسية؛

- تلك التي تدعم استخدام المعرف الزراعية من أجل التنمية مثل وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الريفية، وموردي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووكالات الخدمات المالية الصغيرة والتأمين الصغير النطاق، ومنظمات المزارعين والمشرين وأولئك العينيين بجدواه الأعمالي ذات الصلة مثل الصحة والتغذية والتجارة والاستدامة البيئية؛
- الجهات المنحة وغيرها من وكالات المساعدات الإنمائية بما في ذلك المؤسسات الثانية والمتعلقة بالأطراف ومصارف التنمية المستثمرية ومؤسسات القطاع الخاص؛
- وسائل الإعلام.

بدلاً من البدء بإحدى التكنولوجيات وقدراتها الواعدة، يتطلب تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية فكراً يعتمد على تسليم النواتج التي ينشدها الفقراء والتي توضع من أجلهم والطريقة التي يمكن أن يساعد بها إدراك المعرف والحصول عليها واستخدامها إلى الوصول إلى هذه النواتج. ولم تعد النماذج القديمة لمراقب التجديد الخطية والصوامع المؤسسة تصلح للنظم الزراعية المعاصرة سريعة التغيير، وترتبط أصحاب الشأن مع اتجاهات وممرات متعددة عبر منظور من التفاعلات يتوقف على السياق المعنى.

أعادت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية تحديد دور المنتدى العالمي للبحوث الزراعية باعتباره آلية مفتوحة شاملة متعددة أصحاب الشأن للتشجيع على هذه التغييرات. وهذا المنتدى ليس وكالة منفذة في حد ذاته بل أداة تجمع معًا مؤسسات البحوث الزراعية من أجل التنمية وشبكات أصحاب الشأن والبرامج العملية الشاملة لجميع القطاعات لمعالجة احتياجاتها الإستراتيجية المشتركة في: (1) الإرشادات السياساتية؛ (2) الشراكات المشتركة بين الأقاليم والعالمية؛ (3)

حدد المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام ٢٠١٠ أصحاب الشأن الذين يتعين حشدهم على المستويات

القطرية والإقليمية والدولية للتتصدي لهذه التحديات مع اعتبار كل منهم مالكاً لعملية تحويل إدراك واستخدام المعرف والتكنولوجيات الزراعية من أجل التنمية. وهنا فإننا ننظر في وضع احتياجات وأهداف المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد في قلب نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية:

- المجتمع المدني بما في ذلك وعلى وجه الخصوص المزارعين من صغار الحائزين وتعاونيات المزارعين/ شركات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى القطري والإقليمي والدولي، وعلى وجه الخصوص الحاجة إلى إدراج النساء والفئات الأكثر ضعفًا؛
- مؤسسات البحوث والتعليم والمشورة الزراعية المولدة من القطاع العام على المستوى القطري، والتوليفات المؤسسة لهذه الأدوار؛
- القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمدخلات الزراعية والأغذية الزراعية، وموردي الخدمات والمصارف وشركات التأمين والأعمال الزراعية وقطاعات التسويق والشتات العربي المنتشر الآن في كافة أنحاء العالم؛
- صانعوا السياسات على المستوى القطري في البلدان المتقدمة والنامية من الناحية الاقتصادية والمنظمات السياسية والتقنية الإقليمية؛
- المنتديات الإقليمية متعددة أصحاب الشأن التي تعنى بالمعلومات الإرشادية والمؤسسة وتقاسم المعرف والإجراءات الإقليمية لإحداث التأثير الإنمائي واسع النطاق؛
- مؤسسات البحوث الزراعية الدولية ولاسيما الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات القطرية في الاقتصادات السريعة النمو، ومؤسسات البحوث المتقدمة،



التعزيز المؤسسي؛ (4) تقاسم المعرف. ويعتبر دور آلية المنتدى العالمي للبحوث الزراعية مهمة بالغة الأهمية في تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء العالم، اعترف بها في بيان أكوبلا للدول المتقدمة الثمانى بشأن الأمن الغذائي في 2009. وتحدد خريطة الطريق هذه المسار المشترك لأداء ذلك بصورة وثيقة الصلة وبمشاركة جميع القطاعات وأصحاب الشأن وفي إطار وضع من خلال التكافل من جانب الاحتياجات والإجراءات المحلية/ القطرية إلى الإطار الإقليمي ومن ثم إلى الإطار العالمي.

وتضطلع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية بوصفها نظاما دوليا رئيسيًا للبحوث الزراعية بدور بالغ الأهمية في تعزيز هذه التغييرات. ويهدف إصلاح الجماعة الاستشارية نحو البراجم الموجهة إلى تحقيق النواتج ضمن نظام دولي أكثر انتفاخا وشمولًا فرصة هائلة لإضافة قيمة إلى القدرات القطرية وللعمل في التدابير الجماعية عن طريق الشركات المتساوية التي تعالج الأهداف الإنمائية القطرية والإقليمية المتفق عليها. وترتدي المبادئ ومحور تركيزها الجديد في إستراتيجية الجماعة الاستشارية وإطار النتائج الخاصة بها الذي يحدد الأهداف وتوقعات النظام المستصلح، وكيفية توجيهه نحو العمل مع الشركاء وأصحاب الشأن الآخرين. ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ذاته آلية رئيسية للمساءلة العامة عن قيمة نظام الجماعة الاستشارية المستصلح وبرامجه للمساعدة في تشكيل وتعزيز أهمية النظام المستصلح في أن يحقق بصورة أفضل أغراضه واحتياجات الشركاء القطريين بجميع أشكالها.



العناصر الإستراتيجية في خريطة طريق المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحديد الإجراءات والأدوار المطلوبة والنواج والمعالم البارزة المنشودة

تهدف خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي من حالة التفتت التي هي عليه الآن إلى نظم أكثر اتساقاً وتجانساً لتحقيق قدر أكبر من التأثير. ويتمثل هدفها في أن تضطلع المعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية بكامل أدوارها الممكنة في استئصال الفقر والجوع وسوء التغذية في العالم. ويتعين لتحقيق ذلك توفير التدابير الجماعية القادرة على وضع كل خاصية من **الخصائص الأساسية** لـ**البحث الزراعي** من أجل التنمية حسنة التشغيل والمحددة من خلال عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010:

تحدد بصورة شاملة أولويات وإجراءات البحث الزراعية من أجل التنمية، بدفع من التطور القطري والإقليمي والعالمي في مجال التنمية

حددت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام ٢٠١٠ الأفكار والإجراءات الرئيسية للبحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي بما يعكس احتياجات البحث والتنمية في البلدان النامية من خلال الاستعراضات والمشاورات المتعددة لأصحاب الشأن التي ستنتظها منتديات البحث الزراعية في كل إقليم من العالم (اتحاد مؤسسات البحث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ورابطة مؤسسات البحث الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة البحث الزراعية لآسيا الوسطى والوقاز والمنتدى الأوروبي للبحوث الزراعية من أجل التنمية والمنتدى الإقليمي للبحث الزراعي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) جنباً إلى جنب مع القضايا التي حددتها التحليلات التي أجرتها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والأولويات الدولية للتنمية الزراعية التي اتفقت عليها الحكومات من خلال عمليات منتظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى الرغم من الفروق الإقليمية والسياسية الواضحة، فإن التكامل العالمي والمناقشات في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لهذه التحليلات وجدت الكثير من نقاط الالقاء بين هذه الأولويات التي حددت في المجالات الرئيسية التي هي في أشد الحاجة إلى إجراءات البحث الزراعية من أجل التنمية وما ينبغي أن يكون عليه شكل ووظيفة ذلك. وتحتاج هذه الآن إلى إدراجها في السياسات القطرية والإقليمية ورسم خرائطها في ضوء انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتدهور البيئة وغير ذلك والشراكات المحتملة المعنية، ولتحديد الواقع التي يمكن أن تتحقق فيها التدخلات أقصى المنافع والتأثيرات.

(أ) العناصر الإستراتيجية

يتبعن أن تركز نظم البحث الزراعية من أجل التنمية على تحقيق التأثيرات الإنمائية المحددة. والاعتراف بالحقائق المعقّدة التي تحدث فيها هذه التأثيرات. غير أن تحديد أولويات التنمية القطريّة والإجراءات الفعالة للبحوث الزراعية من أجل التنمية بين الشركاء المتبادرين ليس بالعملية البسيطة. فهي تتطلب إرادة سياسية لتشكيل الإبتكارات بطريقة تتعلم من دروس الماضي. وتتطلب ولائيات متغيرة تتخذ نظرة أوسع نطاقاً للتحديث الزراعي، ومعايير ومنهجيات تشغيلية جديدة تكون موحدة ومرنة في نفس الوقت والتخطيط الأفضل والتعلم من التدابير. وتتطلب استخدام الأفضل للمعارف المتوفرة في هذه العمليات. وتتطلب المسائلة أمام هؤلاء الذين تخدمهم البحوث الزراعية من أجل التنمية، فضلاً عن أولئك الذين يدفعون مقابل هذا العمل. ويتعين على الأولويات أن تدرج العلم مع التنمية لدى دراسة بعض القضايا مثل التكيف المستدام، والحصول بصورة أفضل على الأغذية المغذية من جانب المجتمعات الضعيفة، وزيادة الدخل الزراعي من خلال الإدارة بعد الحصاد التي توفر القيمة المضافة، وتهيئة الفرص للمتعهدين من المزارعين والمنتجين من صغار المالك الذين يعانون من نقص الموارد، وخلال هذه العمليات، فإن النهوض باستخدام المعرفة المتوفرة وإدراك المعارف الجديدة تمثل في حد ذاتها أدوات أساسية لفهم مبادرات السياسات والتآزر المفيد للتربية كل من الاحتياجات المغذية والداخلية الملحة لفقراء الريف والطلب على الأغذية من جانب السكان الذين يتزايد طابعهم الحضري، مع ضمان استدامة الإنتاج والنظام الغذائي.

تحسين الإشراف يعتبر ضرورياً إذا كان يتعين ترتيب أولويات الاحتياجات الإنمائية والأولويات المستقبلية، وتهيئة نظرة أوضح للتحديات الجديدة مع بدء ظهورها. ويتعين أن تتضمن البحوث والتحليلات الاستشرافية المتوقعة طائفة من المنظورات بشأن القضايا الرئيسية والاستفادة من أفضل البيانات والتفسيرات المتاحة من مختلف المصادر والدمج المباشر لوجهات النظر المتباعدة للمزارعين وأصحاب الشأن الآخرين بشأن المشاكل النوعية حتى يمكن فحص القضايا الهامة من خلال «عدسات» متعددة. وقد يحل كل منهج هنا جزءاً من المشكلة إلا أنه يمكنها معاً أن تحقق أفضل وجهات النظر بشأن الاحتياجات المستقبلية والاعتراف بالمنافع والمبادرات فيما بين مختلف خيارات السياسات المحتملة. وتبيّن عمليات تحليل تغيير المناخ بالفعل أهمية هذا النهج.

(ب) الأدوار المطلوبة

يتعين على المؤسسات القطرية المسؤولة عن وضع أولويات البحوث؛ (1) أن تكون وثيقة الصلة بالخطيط الاستراتيجي، والعمل من قاعدة النتائج الإنمائية المنشودة المحددة في مجالات التنمية الريفية والأمن الغذائي والخطط والالتزامات الزراعية؛ (2) تطبيق عملية شاملة تشمل أصحاب الشأن المعنيين وترتکز على تلبية احتياجات الفقراء؛ (3) ضمان النظر في تنوع الخيارات بما في ذلك استخدام المعرف التقليدية والنهج التقليدية، والتكنولوجيات الجديدة؛ (4) تحديد الإجراءات المعتمدة على المهارات والموارد المتوفرة بما في ذلك تلك الواردة من القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ (5) تقييم التكنولوجيات والمعرف التي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية.

يتعين تعزيز المنتديات الإقليمية والإقليمية الفرعية ذات أصحاب المصلحة المتعددين بغية إدراج منظورات مختلف أصحاب المصلحة بشكل أفضل ومساعدتها في تشكيل سياسات وقدرات الإبتكار في كل إقليم. ويطلب هذا التعزيز المشاركة القوية من جانب الدوائر التأسيسية لجميع أصحاب الشأن، والالتزام ودعم تمويلي من جانب المنظمات الإنمائية القطرية والإقليمية، ودعم من الوكالات الدولية العاملة عبر الأقاليم وداخلها. وينبغي مشاركة منتديات البحث الزراعي من أجل التنمية مع منظمات السياسات الإقليمية ومصارف التنمية في وضع أولويات البحث الزراعية والتجدد الذي تتجسد بدورها في العمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً. وينبغي فحص فرص تقاسم المعلومات بما في ذلك قصص النجاح وتحفيز الإجراءات الجماعية الإقليمية، لتعزيز كل من سرعة وكفاءة التغيير. ويتعين ربط التكنولوجيات والإجراءات الممكنة معاً من خلال النقاش والاتفاق فيما بين الشركاء بما يساعد كل طرف على الاضطلاع بالجزء الخاص به في العمليات المطلوبة.



(ج) النواuges والمعالج المبارزة المنشودة

- جدول الأعماles الحالي والمستقبلي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ووضع الأولويات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتصبح عملية تدريجية وشاملة فيما بين أصحاب الشأن في البحوث الزراعية من أجل التنمية استنادا إلى أفضل المعرف المقاحة

ستقاس العالم المبارزة بحلول المؤتمرين الثاني والثالث للبحوث الزراعية من أجل التنمية على أساس :

- (1) الخبرات والتعلم في وضع نظم التخطيط والرصد القطرية والإقليمية والعالمية المتعددة أصحاب الشأن لوضع أولويات البحوث الزراعية من أجل التنمية وتنفيذها،
- (2) عدد ونوعية برامج الشراكات والمبادرات الإقليمية العالمية بما في ذلك تلك الخاصة بالجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تعالج التحديات المشتركة والشاملة من خلال الإجراءات المبتكرة لأصحاب الشأن المتعددين ضمن الأطر المتفق عليها.
- السيناريوهات الزراعية المستقبلية المعروضة بفعل عمليات التحليل المترافقة الإسناد لأصحاب الشأن المتعددين للنهوض بتوفير الاحتياجات من المعرف الجديدة وتشكل البحوث المطلوبة.

(1) الإشراف من جانب الاتحادات الأكاديمية المنشأة لمعالجة الاحتياجات المستقبلية ضمن السياقات القطرية والإقليمية.

(2) إجراءات الإشراف المنسقة المنشأة على المستوى الدولي لتحفيز ودمج التحليلات المتعددة للقضايا الرئيسية وتوقيتها.

ينبغي للأمة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية أن يشجع ويحشد الصلات والعمليات المطلوبة على الصعيد الأقليمي / العالمي لتنفيذ البحث الدولي مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومؤسسات البحث المتقدمة ومؤسسات الاقتصادات السريعة النمو والهيئات المعنية بالسياسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى تضيف هذه المنظمات قدرة وقيمة إلى العمليات القطرية والإقليمية لترتيب الأولويات من خلال المشورة والتحليل والتوعية التي يضطلع بها الخبراء بشأن القضايا والفرص التي تؤثر في إمكانيات البحوث الزراعية من أجل التنمية على تلبية الاحتياجات الإنمائية القطرية بصورة أفضل.

ويتعين معالجة الحاجة إلى تحسين الإشراف من خلال تعينة تحليلات الخبراء داخل البلدان لتحليل الموضوعات النوعية ذات الاهتمام ولكن تجمع ، من خلال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية ، والمنتديات الإقليمية وعلى أساس متساوق ومنتظم ، المبادرات القطرية والدولية المتعددة مع دراسة سيناريوهات التنمية ذات الصلة من خلال العدسات المختلفة والتعلم من نتائج مختلف النماذج والمنظورات المستخدمة. وجنبا إلى جنب مع ذلك ، ستجرى تعينة مشاورات أصحاب الشأن واسعة النطاق من خلال المنتديات القطرية والإقليمية لإبراز الحقائق والتأثيرات الخاصة بالاتجاهات فيما بين المجتمعات الريفية الفقيرة.



الاستثمار من أجل ضمان الإنفاق في الشراكات والمساءلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بالتجديد الزراعي والتغيير الإنمائي

بالجهات التي تستفيد من النهج الجديدة، وكيف يمكن مواصلة إدراج أو حماية أولئك الأقل قدرة على دفع المقابل في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة لتجنب المزيد من التفاقم للمشاكل التي يتعرض لها الفقراء.

البنية الدولية للبحوث الزراعية تتغير بسرعة. فوفقاً لإعلاني باريس وأكرا، فإن مشاركة **البلدان النامية** النشطة في تصميم وتنفيذ تحديد الأهداف للبحوث الدولية، وفي وضع الأهداف والالتزامات المشتركة يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق أقصى قيمة مضافة وتأثير من الإجراءات الدولية. وفي مقابل ذلك فإن تحديد الأهداف العالمية يمكن أن يصبح حافزاً مفيدةً في مساعدة البلدان في إعادة تقييم أهداف وأطر البحوث والتنمية الخاصة بها، ودراسة أفضل الوسائل التي يمكن بها للبحوث الزراعية الدولية من أجل التنمية أن تساعد في تسليم النتائج القطرية المنشودة. **ومؤسسات البحوث المتقدمة** شريكة مهمة للنظم القطرية سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسطاء البحوث الدولية، ولدى العلوم المتقدمة الكثير الذي يمكن أن تقدمه إذا أمكن توجيهها نحو الأهداف الإنمائية. وتضم مؤسسات البحوث الزراعية المتقدمة الآن مؤسسات في الاقتصادات السريعة النمو، ومن المهم تحديد أفضل الطرق التي يمكن بها لهذه العناصر الفاعلة الجديدة أن تدعم قدرات البحوث الزراعية من أجل التنمية في البلدان الأخرى والمشاركة في الأنشطة الأقليمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

تتطلب الشراكات الحقيقية استثماراً في الوقت والاهتمام والعلاقات المتساوية التي يتبعين أن تستوعب الاختلافات الشاسعة في مستويات الموارد والتبني الشديد في المنظورات والمعرف والسياسات. ويتعين على رسمي سياسات **البحوث الزراعية القطرية من أجل التنمية** ومؤسسات البحوث وضع عمليات لا مركزية من القاعدة إلى القمة للمشاركة بفعالية مع المجتمعات المحلية وأصحاب الشأن لتحسين الدراية باحتياجاتها ومنظوراتها وإدراجها في شراكات فعالة ومت Rowe. وسوف تؤدي **المنتيديات الإقليمية المعززة** التي تشمل جميع القطاعات بصورة متساوية إلى تحفيز الإجراءات الدولية بين

(أ) عناصر الإستراتيجية:

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية هما من مسؤوليات الحكومات ذات السيادة. وتعتمد تأثيرات التنمية على الاستراتيجيات والالتزامات القطرية فيما بين نظم التجديد القطرية. وينبغي أن تشرك هذه الجمهور والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني والتوفيق بين أهدافها ومصالحها المختلفة من خلال المبادئ العامة للشراكات ووضع أهداف مشتركة وأدوار ومسؤوليات متقدمة عليها، ومن خلال الشفافية والثقة والفهم والمساءلة المتبادلة عن النجاح.

الشراكات الفعالة والعادلة عنصر ضروري للحد من التفتت في النظام وتمكن كل عنصر فاعل من تقديم أفضل القيم ضمن إطار الإجراءات الأشمل نحو تحقيق التأثيرات. ولهذا الغرض، لابد أن تتمثل مصالح المستفيدين المستهدفين وخاصة المزارعين والمستهلكين الفقراء بصورة مباشرة في تشكيل وتنفيذ البحث. فالمزارعون أيضاً من أصحاب الابتكارات وينبغي النظر إليهم كشركاء في نظم التجديد مما يحقق عائدات كبيرة للقراء، ويبسيط خطوطاً جديدة للبحوث في المجالات المعيارية.

يجري بسرعة تعزيز الشركاء التقليديين في تقاسم المعرفة والتعلم أو حتى في بعض الأوقات الاستعاضة عنهم بـ**تكنولوجييا الاتصال والمعلومات** في حين يتزايد تقديم الخدمة عن طريق القطاع الخاص والمدني بدلًا من المنظمات العامة. ولتكنولوجييا الاتصال والمعلومات تأثير هائل في كسر حواجز اللغة والثقافة والفصل المؤسسي لتوفير الكثير من الصلات والفرص الجديدة حتى في الأماكن النائية.

لابد من الاعتراف بالدور المترizado للقطاع الخاص والمنظمات **غير الحكومية ومؤسسات المزارعين المهنية** بوصفها من موردي الخدمة الذين يربطون بين العلم والمجتمع في توفير فرص منظمي المشاريع فضلاً عن كونهم من المساهمين الرئيسيين في إدراك المعارف وتحويلها إلى نوادر وخدمات مبتكرة. وقد أخذت حقوق الملكية الفكرية في الظهور كعنصر رئيسي ينبغي أخذها في الاعتبار في ضمان الوصول إلى التجديد الزراعي بجميع أشكاله. ويتعين توفير الوضوح على جميع المستويات فيما يتعلق

(ج) النوافذ والمعلم البارزة المنشورة:

النواتج الإنمائية التي تتعزز من خلال النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية والتي تعترف بصورة كاملة وبطابع الإبتكار القائم على تعدد أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط والتسليم والتعلم والعمل التي تضطلع بها من خلال المبادئ المشتركة للشراكات الفعالة:

- التحولات المؤثقة في تمويل البحوث ونظم الرصد لإدراج مبادئ الشراكة.
- مبادئ الشراكة المتساوية وإجراءات بروتوكول الإنترت توضع موضع التنفيذ على جميع المستويات ضمن البنية الجديدة للبحوث الزراعية من أجل التنمية والشراكات المتساوية التي ترعاها المنتديات الإقليمية المعززة القائمة على تعدد أصحاب المصلحة.
- التغيير في نظم الإسناد والمكافأة التي تستخدماها مؤسسات البحث الزراعية من أجل التنمية للنهوض بقيمة الأهداف الإنمائية ومساهمات كل شريك.

البلدان والشراكة الشاملة مع العناصر الفاعلة مثل منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (المنشآت الصغيرة والمتوسطة وموردي المستلزمات والأسواق) في إجراءات إقليمية وأقليمية توجه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. ويقتربن على المراكز الدولية التابعة للجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وما يتجاوزها بما في ذلك معاهد البحوث المتقدمة والاقتصادات السريعة النمو أن تستفيد إلى أقصى حد من إمكانيات شراكاتها مع النظم القطرية والشبكات الإقليمية العالمية والقطاعات الخاصة وغيرها من القطاعات والمنظمات الإنمائية حتى يمكن لكل منها أن يضطلع بأقصى قدر من الفعالية بدوره، وتكامله، وإضافة قيمة، بوصفها تجيئها عاليًا للقدرات والاستراتيجيات الواضحة، للتمكن من تحويل المبتكرات والأدوار إلى الشركاء القطريين. وسيتعين لتحقيق النجاح أن توظف هيئات التمويل قدرًا أكبر من الاستثمارات في الصياغة العادلة والتعلم من عمليات البحوث الزراعية من أجل التنمية وليس مجرد تنفيذها. وسيقوم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية، من خلال ما يقوم به من رصد لعملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، بالتشجيع على إجراء المشاورات المتعقبة المنظمة لدراسة فرص وانعكاسات البنية الجديدة للبحوث الزراعية من أجل التنمية في معالجة الموضوعات الرئيسية وتوفير الموارد لها.



العمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لتلبية الطلبات في مجال التنمية

ينبغي للبحوث الزراعية القطرية ونظم التجديد أن تنظر في التزاماتها الاستثمارية في ضوء الاحتياجات والأولويات المجتمعية الجديدة المحددة عن طريق عمليات شاملة تشمل جميع أصحاب الشأن المعنيين وينبغي للنظم القطرية أن تضع استراتيجياتها بشأن ما يمكن إعداده من استراتيجيات وإدارته من معارف أو تعبئة ذلك قطرياً، وما هي القدرات والاستثمارات الازمة ل القيام بذلك، وكيف يمكن الوصول إلى القدرات والتكنولوجيات المعروفة الجديدة من مصادر خارجية أو دولية.

يتعين على وكالات التمويل الدولية والقطرية معاً إحداث زيادة كبيرة في استثماراتها انتلاقاً من خط أساس عام 2010، مع العمل في نفس الوقت على النهوض ببنوعية المصروفات والمساءلة بشأنها. وينبغي أن يوفر الدعم المالي للبحوث الزراعية من أجل التنمية المرونة للمؤسسات للتحديث والاعتراف بالطابع بعيد المدى للاستثمارات في البحوث والتنمية. وينبغي إعداد استراتيجيات أكثر تكاملاً لتحسين فعالية تدفقات المعونة للنظم القطرية والعالمية للبحوث الزراعية من أجل التنمية والتوفيق بصورة واضحة بين الاستثمارات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال البحوث مع تلك المعنية بالتنمية الأوسع نطاقاً.

ينبغي للمنتديات الإقليمية أن توافق وتتبع الاستثمارات والعائدات من الاستثمارات في البحوث والتنمية وبناء الالتزامات القطرية إلى الإقليمية والمرتبطة بالبيانات المعنية بالسياسات والاستثمار المسؤول، والعاملة مع الحكومات ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الداعمة فضلاً عن المزارعين والمعانير الفاعلة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية أن تلتزم بزيادة الاستثمارات حسنة التنسيق وتنمية الموارد البشرية في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية، والمساعدة في ضمان أن تتحقق الجهدات القطرية والدولية مستويات الاستثمار الازمة لتحقيق الأهداف المحددة قطرياً في اتجاه انجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي وضع ترتيبات متعددة البلدان داخل الأقاليم والأقاليم الفرعية وفيما بينها لزيادة جهود التتابع

(أ) العناصر الإستراتيجية:

تشير تقديرات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إلى أن تحقيق النواجح الإنمائية بالحجم المطلوب للتصدي للتحديات الرئيسية المنتظرة، وتعويض التخلف الكبير في الاستثمارات الذي نشأ بالفعل عن نقص التمويل خلال العقود السابقتين، يتطلب زيادة مستوى الاستثمارات العالمية في البحوث الزراعية من أجل التنمية إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في غضون السنوات الخمسة عشرة القادمة. وإلى جانب الاستثمارات المباشرة في البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد القطري، ينبع زيادة الاستثمارات القطرية وتدفقات المعونة في التنمية الريفية الأوسع نطاقاً (مثل في البنية الأساسية الريفية، والحصول على المياه، والتعليم) والنظم الغذائية الازمة لتحقيق تأثيرات واسعة النطاق من نواجح البحوث الزراعية من أجل التنمية.

ويتعين بالنسبة لتنفيذ التجديد الزراعي بصورة فعالة نحو تحقيق النواجح الإنمائية المنشودة، متابعة الاستثمارات الأكثر تكاملاً والفعالة استناداً إلى مبادئ باريس وأكرا. ويطلب ذلك أيضاً استثمارات متتجانسة وفعالة بين العناصر الفاعلة للبحوث الزراعية من أجل التنمية لدعم الإجراءات القطرية ونواتجها بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحث المتقدمة ومراكم البحوث في الاقتصادات السريعة النمو. وسوف تتطلب زيادة التمويل عملية قوية للإرشاد المدعوم بالقرائن لبيان قيمة زيادة واستدامة الاستثمارات في البحوث والتدريب ونظم التسليم.

(ب) الأدوار المطلوبة

لابد أن تقود الالتزامات الحكومية هذه العمليات وأن تحفز جهود الآخرين، وتعبئة المساهمات أيضاً من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمساعدات الإنمائية الدولية والمعانير الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية.

7 مشروع إستراتيجية إطار للنهاجح للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. للنقاش في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، 20 مارس/آذار 2020،
<http://alliance.cgix.org/change.org/strategy-and-results-framework-and-mega-programs>. CGIAR

(ج) النواتج والمعالج المنشودة

تصل الاستثمارات القطرية إلى قيمة مستهدفة تبلغ ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة بحلول عام 2025، وتصل الاستثمارات في التنمية الريفية إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في نفس التاريخ.

ولتحقيق ذلك، يتعين على الجهات التأسيسية للمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية أن تعمل معاً لمعالجة الثغرات الواسعة في الاستثمار في البحث الزراعي من أجل التنمية، وربط الاستثمارات في البحث بالالتزامات الإنمائية الأوسع نطاقاً:

- الإرشاد والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالالتزامات الاستثمارية من جانب البلدان النامية والمتقدمة بدءاً من خط الأساس لعام 2010.
- تعبئة الخبرات لمساعدة منظمات البحث القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية في تحسين وتتبع نوعية وأداء الاستثمارات والشراكات في مجال البحث الزراعي من أجل التنمية مع مساعدة معززة عن النتائج.
- الدعوة إلى تقديم مساهمات محتملة قوية من البحث الزراعي من أجل التنمية في منتديات السياسات ريفية المستوى.

للاستثمارات والقدرات القائمة والاستفادة من فرص جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب لتقاسم المعارف وأوجه التقدم.

للجهات الفاعلة في مجال البحوث الدولية بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحوث المتقدمة ومراعي البحوث في البلدان ذات الاقتصادات السريعة النمو أدوار قيمة لتعبئة دعم الاستثمارات من أجل البحث الدولي وإبراز ضرورة بناء قدرات وطنية لنظم البحث الزراعي من أجل التنمية لتحقيق الإجراءات اللازمة واستدامتها. ويمكن أيضاً الخبرات الاقتصادية السريعة النمو في مجال تطوير نظم البحث والتعليم والمشورة في المجال الزراعي أن توفر حججاً معاونة قيمة لزيادة الموارد والاستثمارات القطرية والدولية في نظم البحث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي.

ويوفر المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الآلية الشاملة والموضوعية ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية العملية المنظمة اللاحقة **لرصد الاستثمارات والدعوة رفيعة المستوى لزيادة الاستثمار** في القطاع، نيابة عن أصحاب الشأن في البحث الزراعي من أجل التنمية.



تنمية القدرات المؤسسية المطلوبة لإدراة المعارف الزراعية من أجل التنمية والحصول عليها واستخدامها

تولي الوظائف بما في ذلك إدراج نظم المكافآت المالية والبنية الأساسية والمرافق والقيمة المجتمعية تساعد في إجتذاب المهارات الأفضل على جميع المستويات والاحتفاظ بالباحثين والمستشارين المتخصصين. ومن المهم أن يساعد الشباب أنفسهم في الإعراب عن التغييرات المطلوبة في التعليم الزراعي والحوافز لزيادة جاذبية المهن وقيمتها والتحديد الأفضل لنطاق الأدوار المطلوبة الآن من البحوث الزراعية من أجل التنمية. ويطلب ذلك أيضا تحولاً في الفكر وإدراة المعرف لتوفير أفضل الفرص في الأدوار التي ستتحقق قيمة تجميعية للإنتاج الزراعي، بما في ذلك التسويق والتجهيز والتوزيع وما يرتبط بابتكارات ومهارات واحتياجات التمويل.

نظم تحديد قيم البحوث والتجديد ومكافأتها لكل من المؤسسات والعاملين فيها تحتاج إلى مراجعة جذرية لكي تراعي بصورة أفضل قيم التطور، ومدى الصلة «بالعملاء»، وتشجيع القدرات الجماعية، وتعزيز الاتساق، ودمج النهج الجديدة مع الحقائق الزراعية، وزيادة مساهمة العلوم الزراعية في المجتمع.

العناصر الفاعلة والقدرات المشاركة في نشر المعرفة وتقاسم

(أ) العناصر الإستراتيجية:

الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في القدرات المحلية والقطيرية للعناصر الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية هي حاجة واضحة وملحة في كثير من البلدان، وهي حاجة بالغة الأهمية في البلدان التي تنتعش من النزاعات أو الأزمات الممتدة. وتتطلب عملية تنمية القدرات الجديدة المطلوبة للبحوث الزراعية من أجل التنمية إجراء تحليلات أفضل لاحتياجات وسياسات وإجراءات متسقة على جميع المستويات جنبا إلى جنب مع مهارات التجديد المعنية. ولا بد من أن يؤدي إصلاح وتعزيز النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى مساعدتها في أن تصبح أكثر شمولاً واقتساماً وأكثر تركيزاً ومساءلة أمام أولئك الذين تقدم لهم الخدمات.

الزراعة مهنة قديمة ولا تحظى بالقدر الكافي من التقدير في الكثير من البلدان ولذا لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الشباب على العمل في جميع جوانب البحوث الزراعية من أجل التنمية وتشجيع وإشراك النساء في أدوار في مجال هذه البحوث ولا سيما في الوظائف العليا. فالحوافز الأفضل على



- الترويج للحوافز الأفضل في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية بما في ذلك نظم مكافأة القيم والمهارات الجديدة التي تتعلق بصورة مباشرة بالتنمية.
- النهوض بالتوعية والرصد والكافات لاجتذاب العناصر الأكثر مهارة والأفضل إلى الأعمال الزراعية.

ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعاملية، والجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحث المتقدمة والاقتصادات سريعة النمو ترشيد عملية تنمية القدرات من خلال الإجراءات المتGANة والمتركة، واستهداف البلدان التي تكون فيها الاحتياجات هي الأعظم والتغلب بسرعة على الاحتياجات من القدرات من خلال التعلم من الخبرات والقدرات المتوفّرة في أماكن أخرى. ويعتبر الدور التجمعي للمنتديات الإقليمية والعاملية ووظائفها في تقاسم المعرفة وأعمال التجديد فيما بين الأقاليم عنصراً بالغ الأهمية في تيسير تعزيز القدرات وإقامة شبكات الكفاءة حينما تكون ضرورية لدعم عمليات التنمية القطرية والإسراع بالتنمية من خلال التعلم المشترك بين الأقاليم.

(ج) النواج ومعالم البارزة المنشودة:

المستوى الفعال للنظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية المنشأة لتلبية احتياجات التنمية ذات الصلة بالزراعة، والنظم التعليمية المرتبطة بصورة مباشرة بالتجدد الزراعي ونظم القيم الجديدة لتحقيق نتيجة إنمائية تركز على:

(1) السياسات القطرية التي تجمع بين أدوار مؤسسات التعليم والبحوث والمشورة والمناهج الدراسية ونظم المكافأة المقحمة التي تلبي على نحو أفضل الاحتياجات الجديدة والمستقبلية لوظيفة البحوث الزراعية من أجل التنمية وخاصة بالنسبة للنساء.

(2) منابر وشبكات دولية منسقة للتمكين من التعلم وتحقيق نتائج ملموسة في بناء القدرات فيما بين البلدان والأقاليم.

(3) احتياجات بناء القدرات الخاصة بالدول الخارجة من نزاعات متعددة تعالج عن طريق التعلم من الخبرات المتوفّرة في أماكن أخرى وتعنى الجهود الداعمة الدولية.

التعلم يتعرض للتغييرات كبيرة. فالمجتمع المدني والقطاع الخاص يضطلعان بأدوار متزايدة، وأخذت التقسيمات المؤسسية في مجال البحث والإرشاد والتعليم في الاختفاء. ويزداد الاعتراف بمبادرات المزارعين الخاصة في البحث التشاركي والتعلم بالمارسة إلا أن هذه تحتاج إلى الربط بالمعارف الأوسع نطاقاً الخاصة بالبحوث الزراعية من أجل التنمية، والحصول على المستلزمات من جانب المزارعين للاستفادة من طائفة من الفرص المتاحة. فالأدوار والشراكات الجديدة الخاصة بأولئك الذين يقومون بتحجيم الممارسات المبتكرة والتكنولوجيات والمنشآت بحاجة إلى موارد كافية وإلى دعم لتحقيق التأثيرات على المستويات المطلوبة الآن. وتعتبر تنمية القدرات الجماعية للانخراط في الأسواق من خلال شركات المنتجين والمدخلات الممكنة على مستوى المزرعة وفي عمليات القيمة المضافة مثل بواسطة الخدمات المالية صغيرة النطاق، والتأمين صغير النطاق من المتطلبات الهامة للقدرات للوفاء باحتياجات السوق من الإمدادات والجودة.

الشراكة مطلوبة لتنمية القدرات الإقليمية من أجل: (1) توفير اقتصاديات الحجم الكبير في البحث الزراعية التعاونية من أجل التنمية؛ (2) توثيق أواصر التعاون بين البلدان وبين الأقاليم والتعلم وتبادل الخبرات وتنمية القدرات القطرية؛ (3) الترويج للبحوث والشبكات التعاونية الإقليمية والإقليمية الفرعية والأكثر فعالية لتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتعزيز تنمية القدرات في النظم القطرية الصغيرة والأكثر ضعفاً. فالبلدان التي تعرضت للدمار نتيجة للنزاعات المتعددة تعاني بصورة خاصة من الضعف وتحتاج إلى اهتمام خاص لإعادة بناء النظم والقدرات الموثوق بها في مجال البحث الزراعية من أجل التنمية باعتبار ذلك عناصر أساسية لتعزيز أنها الغذائي وإعادة بناء المجتمعات المحلية وسبل谋生.

(ب) الأدوار المطلوبة

على المستوى القطري، يتعين تطبيق السياسات والمبادئ الواضحة لتنمية القدرات على تحويل النظم القطرية وبنائهما. **ربط النظم التعليمية بصورة مباشرة بمؤسسات البحث والمشورة والمشورة** بين العناصر الفاعلة من القطاعين العام والخاص والقطاع المدني فضلاً عن السياسات المطلوبة والالتزامات الاستثمار من أجل:

- النهوض بتلبية الطلب الإنمائي والاعتراف على وجه الخصوص باحتياجات العناصر المحرومة.

التنسيق الفعال للصلات المتعلقة بالتجدد الزراعي والبرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية ؟

توفير نهج أكثر شمولاً يتجاوز بكثير الإنتاجية بمفردها للجمع بين الأمن الغذائي والتغذية، وسبل المعيشة والاستدامة البيئية والاعتراف بالتأثر المتتبادل والآثارات في تحقيق كل منها. ومن الأمثلة على ذلك النهج المتكامل السياسي والعمل الموجود بالفعل في أفريقيا من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومن داخله الإطار الخاص بالإنتاجية الزراعية.

المنظورات الأوسع نطاقاً تزيد من البحوث الزراعية المبتكرة من أجل التنمية. ففي القيمة المضافة مثلاً، هناك خفض الخسائر في سلسلة الأغذية، وزيادة فهم العوامل المعوقة مثل حقوق الأرضي التي قد تبطل بدونها تأثيرات البحوث الزراعية من أجل التنمية بالنسبة للفقراء. فالنسبة لجميع أصحاب الشأن في نظم الزراعة والأغذية للمزارعين الفقراء وعلى طول سلسلة القيم، تحتاج لكي تستفيد من المعارف الجديدة زيادة الفهم بالمتطلبات التنظيمية للإجراءات والأعمال الجماعية. ويقتضي ذلك عملية تنظيم من المستوى المحلي وحتى المستويات العالمية والشاملة لها للنحوين ببلورة الاحتياجات والطلبات الجماعية والمشاركة بقدر أكبر من الفعالية في تشكيل وتنفيذ البحوث الزراعية من أجل التنمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

يتبعن على أصحاب الشأن في المنتدى العالمي للبحوث الزراعية فحص صلات السياسات والاستثمار فيما بين التجدد والتنمية على جميع المستويات، وعلى أساس كل بلد على حده، وكل إقليم على حده والعمل على ضمان أن : (1) الاستثمارات تسهم بالبحوث الزراعية من أجل التنمية ومرات التجدد تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الالتزامات الإنمائية الأوسع نطاقاً، (2) السياسات الإنمائية تأخذ في الاعتبار الكامل البحوث الزراعية وتقاسم المعرفة لدي صياغتها. وتتوفر بعض الاقتصادات السريعة النمو أمثلة توضيحية مفيدة للعائدات التي سيتم الحصول عليها من هذا النهج، ويتبعن تقاسم خبراتها في هذا المجال.

- يتعين إشراك المزارعين أصحاب الشأن والمستهلكين القراء، الذين يمثلون محور جدول الأعمال، بصورة أفضل

(أ) العناصر الإستراتيجية :

الإسهام بفعالية في تحقيق نواتج التنمية يقتضي ربط إدراة استخدام المعرف الزراعية الجديدة بالبيئة المواتية الازمة ولاسيما لتمكين المنتجين الذين يعانون من نقص الموارد للخروج من ربة الفقر من خلال الفرص المتاحة على مستوى المزرعة وخارجها ذات الصلة بالزراعة والأغذية (مثل في فرص التسويق وشركات المنتجين، والخدمات المالية الصغيرة، وإضافة القيمة، والحصول على الأراضي وغير ذلك) لتحويل الابتكارات إلى تغييرات وتأثيرات على أرض الواقع وخاصة فيما بين المستفيدين المستهدفين من البحوث، والأسر الزراعية التي لم يتم الوصول إليها حتى الآن، والمستهلكين والجمهور العام. الواقع أن الصلات السيئة بين عمليات البحوث وأولئك القادرين على تنفيذ التنمية الريفية الأوسع نطاقاً وفيما بين المساعدات الإنمائية القطرية والمتحدة الأطراف والثانية لدعم هذه الجوانب، تمثل كلها جوانب إخفاق في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء العالم.

تسوية هذه الاحتياجات تتطلب نهجاً يعتمد على النواتج الواضحة يدرج البحوث في عمليات التنمية وإجراءات الربط في كل منها. وينبغي للتخطيط المعتمد على النواتج والتدابير المناسبة المتواقة مع الاستراتيجيات والخطط القطرية أن يستفيد من ممرات التجدد والبحوث التي تعالج سلسلة القيم من البذرة حتى طبق الطعام ويهدف إلى زيادة العائدات للمزارعين الفقراء على جميع المستويات فضلاً عن تحديد وضع الفرص البديلة لسبل المعيشة لأولئك الذين يعجزون عن استبعاد منتجات التجدد، وتحويلهم إلى منتجين قادرين على المنافسة. ويمكن ذلك أيضاً من تحديد التدخلات الرئيسية الازمة لإزالة العوائق والحواجز أمام التأثيرات واسعة النطاق.

الصلات الأوثق مع القطاعات الإنمائية الأخرى ضرورية وخاصة مع قطاعات الصحة والتغذية والتعليم والحكومة والبنية الأساسية والخدمات المالية مع الاعتراف بالوظائف الحيوية المتعددة التي تضطلع بها النظم الزراعية الناجحة ومن ثم المعرف الزراعية في تحقيق التنمية والنمو الاجتماعي والاستقرار. ويتبعن



- بيان البحوث الزراعية من أجل التنمية في ضوء التنمية القطرية والخطط الاستثمارية، وتجمیع الوزارات معاً للقيام بإجراءات متسقة بشأن جداول أعمال التنمية الرئيسية ذات الصلة بالبحوث الزراعية من أجل التنمية.
- الاستراتيجيات التي تعدد للإجراءات والاستثمارات الإقليمية التي تعالج موضوعات البحث الزراعية من أجل التنمية الرئيسية واسعة النطاق من خلال الإجراءات الإقليمية والأقليمية المتواقة مع الأدوار الحكومية والتزامات السياسات الإقليمية.
- التوثيق الأفضل للتأثيرات والعائدات من الإبتكارات الزراعية والمعارف في عمليات التنمية حتى يمكن إقرارها لدى صياغة الاستراتيجيات والاستثمارات.
- جداول الأعمال الدولية مثل مبادرة لاكيويلا للأمن الغذائي بشأن إجراءات الاستثمار والسياسات في وكالات الأمم المتحدة التي تتضمن عناصر بحوث متعددة وطويلة الأجل وتقاسم المعارف ضمن فكرها وتحظيطها.

في زيادة فهم وإدارة المخاطر والفرص التي تنطوي عليها عملية تطبيق الممارسات الجديدة.

- يقوم صانعو السياسات بفحص الصلات بين الزراعة والصحة والخدمات المالية والبيئة وغيرها من القطاعات لإقامة نظم أكثر التحاماً للتخطيط والاستثمار ذات صلة بأطر السياسات.
- تستعرض العناصر الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية التوافق بين الاستثمارات في البحوث والتجدد وتلك الموجودة في التنمية الريفية والنظم الغذائية والأسواق وتنسق إلى تحسينها مع إيلاء اهتمام خاص للشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع العام ومنظّمات المجتمع المدني لتحقيق التنفيذ الفعال.

(ج) النواجع والمعالم البارزة المنشودة

البحوث الزراعية من أجل الأعمال الإنمائية المضمنة والمؤسسات المتكاملة مع العمليات المكنة للتنمية الريفية.

- عناصر البحوث التي أدرجت بنجاح في الاستراتيجيات القطرية والخطط الاستثمارية مثل تلك التي أعدت في أفريقيا بموجب عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

بيان قيمة البحوث الزراعية وإقرار المجتمع لكافتها من خلال إشراك أصحاب الشأن في البيانات التوضيحية والإبلاغ عن النواتج

وتأثيرات البحوث الزراعية من أجل التنمية، وتقديم التقارير عنها؛

- وضع نظم مبتكرة من القاعدة إلى القمة لاسترجاع البيانات تشمل بصورة مباشرة متطلبات المستفيدين المستهدفين في تطوير البرامج واسعة النطاق أثناء تنفيذها وتكرارها وجوانب التعلم المحيطة بهذه البرامج.

على المستوى الإقليمي

- توفير الدعم الآية دائمة بحسب كل إقليم لوضع المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات والقدرات في البحوث، وتنمية الموارد البشرية والمبتكرات المؤسسة دعماً للأمن الغذائي وتحقيق حدة الفقر وزيادة الاستدامة البيئية.

على الصعيد العالمي

- تسهيل المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الصالات المشار إليها أعلى في الشراكات مع أصحاب الشأن الرئيسيين، وضمان أوسع نشر للنتائج على أولئك المعنيين بالبحوث الزراعية من أجل التنمية كل عامين على الأقل خلال المؤتمرات العالمية المتتابعة للبحوث الزراعية من أجل التنمية وعلى صانعي السياسات في مجموعة الدول المتقدمة الثمانية، ومجموعة الدول العشرين.

- مواصلة وضع وسائل جديدة لتحديد التأثيرات الناشئة عن البحوث الدولية التي تدرس تدابير التأثيرات البيئية والاجتماعية ونواتجها والتي يمكن تطبيقها على عمليات تقييم الاستثمارات في البحوث الدولية بما في ذلك برامج البحث في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

(أ) العناصر الإستراتيجية:

تجهيز احتياجات التحويل الفعالة مع الإبلاغ الواضح
والمساءلة مقابل أهداف محددة الوقت. وينبغي أن ترتكز هذه على بيانات موضوعية ومؤشرات رئيسية تمكن من: (1) تتبع التغييرات ونتائجها؛ (2) استرجاع البيانات بصورة شفافة إلى جميع أصحاب الشأن المعنيين بشأن التقدم المحرز في إستراتيجية التحويل وتنفيذها. وخطوط الأساس محددة في الوقت الحاضر وثمة افتقار إلى التدابير الملائمة فيما يتعلق ببيانات الإنتاج الخام. كما أن الصلة بين نواتج البحوث وتأثيرات التنمية تقترب إلى القرائن المؤكدة اللازمة لإقناع المستثمرين بأهمية القطاع، وينبغي أيضاً أن يعترف نظام الرصد والتقييم بالطبع التدريجي لأي برنامج للبحوث، وتتبع التغييرات والقيم الإنمائية المتصورة كجزء من عمليات إدارة التجديد ذاتها. وثمة حاجة واضحة إلى تعبئة وتكامل النظم والشبكات التي ترصد وتبلغ عن الاستثمارات والتأثيرات على البحوث الزراعية من أجل التنمية على المستويات المحلية والقطبية والإقليمية والعالمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

على الصعيد الوطني

- إجراء تحليل لخط الأساس لحالة نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية بدءاً من عام ٢٠١١ وبإشراك جميع الشركات (القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات) غير المدرجين في الوقت الحاضر في البحوث والإبلاغ وإعداد التقارير عن الالتزامات العالمية على المستوى الاستراتيجي؛

- تحسين التتابع في مجال بناء القدرات والحوافر ونظم الإدارة التي تسعى فيها المنظمات القطرية والإقليمية إلى الإصلاح. وضمان قدرة البلدان على وضع واستخدام قواعد البيانات المعنية مثل الأدوات من أجل صنع السياسات لبلدانها؛

- وضع سجل شفاف للإجراءات والالتزامات والمسؤوليات من جانب العناصر الفاعلة القطرية والدولية لتعزيز دور وقيمة



• قصص النجاح الجماعية المستخلصة والمنشورة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

• آلية منشأة لرصد المؤشرات والاستثمارات الرئيسية بحلول عام 2012.

• نظم استرجاع البيانات من المستفيدين التي تجري تجربتها في برنامجين على الأقل من برامج البحث الزراعية من أجل التنمية بحلول عام 2012.

(ج) النواoque والمعالم البارزة المنشودة

عمليات تقييم مبتكرة للتأثيرات وبيانات توضيحية لنظم البحث الزراعية من أجل التنمية بعد تحويلها ومنافعها الإنمائية مع المسائلة المشتركة والرصد التشاركي من جانب المستفيددين المستهدفين، وتوثيق تأثيرات البحث الزراعية من أجل التنمية وزيادة قيمتها المجتمعية باستخدام التدابير والوسائل التي تتجاوز المطبوعات العلمية لبعض المعايير ذات الصلة بطائفة عريضة من التأثيرات الإنمائية وجوانب الاتصال الخاصة بها.



خلاصة خريطة الطريق

للمحافظة على السلام والرخاء واستقرار الحكومات. وسيتحقق إقرار هذا النهج الشمولي الجديد إزاء البحوث الزراعية من أجل التنمية مساهمة كبيرة في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. ويتعين على أصحاب الشأن الالتزام على جميع المستويات حتى يمكن تحقيق القيمة المستقبلية للزراعة. ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010 نقطة انطلاق قوية وصريحة لضمان الالتزامات المطلوبة لخريطة الطريق. ولابد الآن من أن تصبح المفاهيم معروفة بصورة مستمرة لجميع العينيين في حكومات البلدان النامية، وصانعي السياسات وأجهزة الإعلام ودوائر الزراعة. فلا يمكن تحقيق هذا التغيير إلا من خلال هذا الجهد المنق.

البناء من خلال نوادج المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، فعلى الجهات التأسيسية جمعياً في هذا المؤتمر العالمي أن تركز الآن على التوسع في انعكاسات خريطة الطريق وتحويل المبادئ العالمية إلى تدابير ملموسة على المستويات المحلية والقطبية والإقليمية. فما سيتحقق من تقدم جماعي سوف يبلغ للمؤتمر العالمي عام 2012 في ضوء أهدافنا المشتركة بتعزيز البحوث الجماعية وتقاسم المعرفة بشأن نوادج التنمية الرئيسية والموضوعات المركزية وتحويل وتعزيز النظم الابتكارية في البلدان النامية. ويوفر المؤتمر العالمي كذلك آلية واضحة لإصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لكي تصبح أكثر اتصالاً بالعمليات الأوسع نطاقاً للبحوث الزراعية من أجل التنمية كعنصر تحفيزي للتدابير الجماعية الأوسع نطاقاً وتأثيراتها وكوسيلة للمساعدة العامة الشفافة لعمل الجماعة الاستشارية.

سوف تتمكن جميع الأطراف المعنية بإدارار واستخدام المعرف الزراعية، من خلال دورات التعلم المتتابعة وإمعان الفكر المنشأة في إطار عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية من تحديد تقدّمها الجماعي نحو تحقيق هذه الأهداف.

إن خريطة الطريق تمكّن جميع العينيين، بدءاً من المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد إلى الباحثين، لتحمل مسؤولياتهم وأعمالهم بالتعاون مع الآخرين للتصدّي بصورة أفضل للتحديات الإنمائية الضخمة الماثلة، وتتطلّب مشاركتهم. ويشركنا المنتدى العالمي للبحوث الزراعية جميعاً، ويعتمد علينا جميعاً في العمل معاً واضطلاع كل واحد منا بالأدوار المطلوبة لتحقيق التغيير الحقيقي. وخريطة الطريق تصلح لنا جميعاً وتمكننا و تعالج القضايا التي لا تستطيع أن تحلها أي مؤسسة بمفردها. وب بهذه الطريقة فقط سنعيد التفكير وإعادة تنشيط النظم الخاصة بإدارار واستخدام المعرف الزراعية وضمان أن يضطلع التجديد الزراعي بدوره الضروري حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية.

تحدد خطة العمل المكونة من ست نقاط المبنية في خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية التي وضع عن طريق عملية المؤتمر العالمي المبادئ والإجراءات الجماعية لجميع أولئك العينيين في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية. وهناك تغييرات أساسية لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالزراعة للفقراء ووضع سياسات ومبارات فعالة من خلال المعرفة والتدخلات. وسوف تتطلب عملية تحويل وتعزيز البحوث الزراعية من أجل التنمية تدابيرنا الجماعية في كافة هذه المجالات، مع تعلم وتحديث أصحاب الشأن معاً وتوافق السياسات والموارد وتغيير المؤسسات والمقاييس والقيم وإنشاء نظم مبتكرة للحصول على المعرف الزراعية وتحويلها لتحقيق التأثيرات. وتمثل تنمية القدرات المطلوبة واجتذاب الشبان المهرة والاحتفاظ بهم في الأعمال الزراعية الجديدة والمربحة حاجة رئيسية مطلوبة.

المشاركون في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية سلطوا الضوء على الإجراءات العملية لتحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية عبر جميع هذه المبادئ الرئيسية الستة وعلى جميع المستويات من القطري إلى العالمي. وتعترف خريطة الطريق بأن الفقر في المناطق الريفية تحدّه عوامل كثيرة لا يمكن للتجديد الزراعي إلا أن يقدم جزءاً من الإجابة عليه. فالتنمية الريفية الواتية تتطلب دعماً قطرياً مباشراً لقطاعات البحوث الزراعية من أجل التنمية المعنية، وأن تعالج الحكومات أيضاً بعض المسائل مثل توافر أصول الأراضي والمياه، والحصول على الخدمات المالية ومهارات ومنظمات المزارعين وتكامل الأسواق المحلية والإقليمية والنهوض بإدارة المخاطر.

الابتعاد عن مفهوم العمل حسب المعتاد يتطلّب من جميع العينيين مواءمة هذه العمليات بحسب سياقاتهم واحتياجاتهم الخاصة. ونظراً لأن خريطة الطريق تتقدّم للتقسيمات المؤسسية والارتفاع عن الحدود والتخصصات التقليدية، لابد من إقامة التعاون الفعال بين أصحاب الشأن المتعاونين ل توفير الحلول التكنولوجية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية. وينظم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ويعزز المنتديات المحلية والقطبية والإقليمية والدولية الأساسية للعمل فيما يتتجاوز المصالح الذاتية المؤسسية، والترويج للتدابير الجماعية وتحقيق المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالتقدم على جميع المستويات.

إن أعمال الشغب واسعة النطاق بسبب الأغذية في الكثير من أنحاء العالم التي وقعت منذ عاينين والعودة مؤخراً إلى ارتفاع أسعار الأغذية تبيّن بوضوح أن الأمن الغذائي عنصر أساسى

شرح الصور

الصفحة ١٨ [النسخة الإنكليزية]: مزارعة تزرع الخردل الهندي الكبير والأوراق في «أرمان-٦» في نيبال.
©FAO/Sailendra Kharel

الصفحة ١٩ [النسخة الإنكليزية]: زراعة الأرز في المرتفعات قرب «كرانافي» في بوليفيا.
©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ٢١ [النسخة الإنكليزية]: تقنيات محسنة للجر بواسطة الحيوانات باستخدام معدات فولاذية جديدة لإزالة الأعشاب الضارة والنجليل في تونس.
©FAO/Florita Botts

الصفحة ٢٣ [النسخة الإنكليزية]: أداة لحصاد الكاسافا تُستخدم أكثر فأكثر في مقاطعة «داك لاك» في فييت نام.
©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ٢٤ [النسخة الإنكليزية]: عاملات في إحدى الحاضنات في معهد تابع لمركز تطوير النباتات والأزهار قرب بيجين، الصين.
©FAO/Antonello Proto

الصفحة ٢٧ [النسخة الإنكليزية]: مزارع يراقب ماشيته تتبعذى من حزم متعددة المغذيات تحنجي على البوريا ودبس قصب السكر والفيتامينات في «شيفرا ووريدا» في إثيوبيا.
©FAO/Giulio Napolitano

الصفحة ٢٩ [النسخة الإنكليزية]: مزارع في «دارلونغ-٧» في نيبال متوجه إلى حقله حاملاً بيده مرشة للرئي وفأساً.
©FAO/Sailendra Kharel

الصفحة ٣٠ [النسخة الإنكليزية]: مزارع ينقى حصاده من الذرة داخل منزله في «إزداكيني»، سوازيلاند.
©FAO/Giuseppe Bizzarri

الغلاف الخلفي الداخلي: امرأة هندية تحصد الأرز الهجين في مقاطعة «حيدرآباد».
©FAO/Giuseppe Bizzarri

الغلاف: فتاة من قبيلة «ماساي» تحتسي كوباً من الحليب الطازج وهي تراقب قطيع العائلة في قرية «ماكوتوري» في مقاطعة «مورونغورو»، تنزانيا.
©FAO/Giuseppe Bizzarri

الصفحة ٤ [النسخة الإنكليزية]: مزارعون يشيّدون مصطبات باستخدام أدوات يدوية في «زنغ جيا لو» في محافظة «سيشوان»، الصين.
©FAO/Antonello Proto

الصفحة ٧ [النسخة الإنكليزية]: نساء ينقين الأرز الهجين في مقاطعة «حيدرآباد»، الهند.
©FAO/Giuseppe Bizzarri

الصفحة ٨ [النسخة الإنكليزية]: نساء من قرية «الاري كارفي» في منطقة «زند» في النيجر يجمعن المياه من بئر عام.
©FAO/Issouf Sanogo

الصفحة ١٠ [النسخة الإنكليزية]: ماشية بانتظار العلف في المزرعة الوطنية لتنمية الماشية في «ماهابراتينا»، سري لانكا.
©FAO/Ishara Kodikara

الصفحة ١١ [النسخة الإنكليزية]: مزارعة من منطقة جبل كينيا تزرع حقولها بالبطاطا.
©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ١٢ [النسخة الإنكليزية]: عامل يجمع البيض من مزرعة دواجن في محافظة «الغربية»، قرب القاهرة في مصر.
©FAO/Giulio Napolitano

الصفحة ١٥ [النسخة الإنكليزية]: عالم يضع عينيه في أنبوب لاستخدامها كواسم لتحليل المواد الكيمائية الموجودة في عينات المياه المأخوذة من مزارع مجاورة في داكار، السنغال.
©FAO/Olivier Asselin

الصفحة ١٦ [النسخة الإنكليزية]: فتى يستمتع بوجبة طعامه التي زيدت قيمتها الغذائية بفضل العمل الجاري على المواد الغذائية في أمريكا اللاتينية.
©CIAT/Neil Palmer





www.egfar.org

ISBN 978-92-5-606908-5



9 789256 069085
12287Ar/1/09.11